اللسانيات البنوية في مطلع القرن العشرين
فردينان دي سوسور نموذجا *

عبد القادر هني - جامعة الجزائر

الأفكار القديمة ونشأة اللسانيات البنوية:

إن ربط نشأة اللسانيات البنوية ببداية القرن العشرين ليس معناه أن رائدها الأول فردينان دي سوسور قد أقامها على فراغ أو أنه أسسها من لا شيء بل الصحيح أنه استثمر في ذلك أفكر لغويين سبقوه، كما استفاد من أفكار ظهرت في حقول معرفية غير لغوية، لذلك يقتضي منا الحديث عن اللسانيات البنوية أن نلمع إلى الأرضية التي شيدت عليها، وفي هذا المضمار تجدر الاشارة إلى أفكار اللغوي الألماني فون هومبولت Von Humboldt (1767-1835 م) وإلى أفكار اللغوي الأمريكي وليام د. ويتني William D. Whitney (1827-1894).

*إن ما كتب عن سوسور كثير جدا! وهذا المقال الذي لا يزعم تقديم إضافة نوعية إلى ذلك الركام، موجه إلى المبتدئين في اللسانيات بوجه خاص.

فبالنسبة إلى هومبولت فإنّ أفكاره التي ستستغلها بعض المدارس اللسانية في القرن العشرين هي تلك التي لم يكتب لها الذيوع في حياته بسبب عدم اتساقها مع أفكار القرن التاسع عشر(1). وإذا كان المقام لا يتسع لعرض كل جهوده في اللغويات فإنه من الأهمية بمكان أن نقتطف من آرائه بعض ماله علاقة بما نحن فيه من ذلك ما ذهب إليه من أنّ اللغة ضرب من الملكة الفطرية الخاصة بالفكر الإنساني وأنها شرط لا بد منه لوجود هذا الفكر على أساس أنها وسيلة من وسائل تحققّه، فمن دونها لا يمكن أن تصير المقاصد والهواجس والمعاني الضبابية أفكارا واضحة ومحددة والمراد من ذلك أن اللغة تمنح الإنسان القدرة على التفكير وعلى التعبير بالكلام، وفي هذا السياق تندرج مقولته: «إن الإنسان واللغة قد خلقا معا»(2).

وما دامت وظيفة اللغة بالنسبة إلى الإنسان هي حصر المعاني ودفع الغموض الذي يكتنفها قبل التعبير عنها، فإن هذه المهمة تستوجب أن تستعمل اللغة وسائل محصورة العدد استعمالا غير محصور، لأنها تتعامل مع ما يتعذر حصره، على أساس أن المعاني لانهائية، ونسوق هنا شاهدا من كلامه لتوكيد هذه الفكرة وللإشارة إلى نظرته الحركية - غير الساكنة - إلى اللغة، يقول: «إن الكلام في الحقيقة شيء يمر على الدوام بل وفي كل لحظة - فالكلام ليس في ذاته ما يحدثه الحدث (أثر فعل) بل حدث (الفعل بنفسه)، وعلى هذا فإن تحديده الحقيقي لا يمكن أن يبنى إلا على مفهوم التولد، وذلك لأنه يمثل مجهود الذهن المستمر لجعل الصوت المقطع قادرا على أن يكون عبارة للمعاني... إن وصفنا للألسنة بأنها نشاط للذهن هو عبارة صحيحة ومناسبة، لأن الذهن في كينونته هو فعل وتحصيل... ويفضي بنا التحليل الذي نجريه على بناء الكلام إلى التفطن بأن

اللسان هو مسلك إجرائي (عمل) يعتمد على بعض الوسائل لتحقيق بعض الأغراض... إن هذا النشاط هو نشاط دائم ومطّرد في غالب أحواله وهدفه الوحيد هو الإفهام بالتبادل (بالتفاهم)، لأن اللغة هي وسيلة تبليغ»(3).

ويرى هومبولت أن اللغة تتوفر على نظام عضوي وصورة باطنية غير الصورة التي تتمظهر في الكلام يقول بهذا الشأن «إن اللغة جهاز عضوي ويجب أن يعالج على هذا الأساس، فالقاعدة الأولى هي أن تدرس كل لغة فيما تختص به من نظام باطني وأن ينظر في كل المناسبات البنوية الموجودة فيها وترتب ترتيبا شاملا حتى يتبين فيها كيف تتساوق المعاني في الألفاظ وإلى أيّ حد يبلغ عدد المدلولات المعبر عنها وما هو جوهر دلالتها وهل تميل كثيرا أو قليلا إلى التوسع فيها والتهذيب. إن هذه الدراسات الجزئية للغات المعينة إذا اعتبرناها جملة فهي ضرورية ولكنها لا تغنينا عن الدراسة المقارنة لبعض الظواهر (كالفعل) من خلال جميع اللغات»(4).

واللغة عند هومبولت تعبر عن روح الجماعة التي تتكلمها وتتراءى فيها نظرتها الخاصة إلى الواقع، من ثمّ فإن تنوع اللغات كما يرى دليل على تنوع العقليات، معنى ذلك أن التحليل الدقيق المفصل لنظام لغة ما والمقارنة بين مزايا بنيتها ومزايا بنية اللغات الأخرى من شأنه أن يكشف عن الذهنية المتفوقة(5).

إن مثل هذه الأفكار التي قدمها هومبولت لم تجد في عصره من يحسن استغلالها ويؤسس عليها نظرية متميزة تحرر الدراسات اللغوية من إسار المنهج التاريخي والمقارن اللذين كان لهما النفوذ في القرن 19، ذلك لأن أغلب معاصريه حكموا على أفكاره بالغموض وضآلة الشأن ولم يوفق حتى تلميذه الوحيد

شتاينتال في نشر آرائه وتوضيحها للناس، وثمة علاقة ولا ريب بين العزوف عن أفكار هذا الرجل وبين مغالاة اللغويين في القرن 19 في التمسك بالطريقة التاريخية في دراسة اللغة حتى ذهب هرمان بول Herman Paul إلى القول: «إن الطريقة العلمية الوحيد لدراسة اللغة هي الطريقة التاريخية» وأن كل دراسة لغوية علمية لا تكون تاريخية في أهدافها وأسلوبها يمكن تعليلها فقط بتقصير من الباحث أو بعدم كفاية المصادر التي توفرت له»(6).

لكن على الرغم من الإهمال الذي لقيته آراء هومبولت في اللغة في عصره فإن اللسانيات البنوية والنحو التفريعي سيستفيدان منها كثيرا كما قال الدكتور الحاج صالح(7).

أما بالنسبة إلى ويتني فإنه وردت إشارات مهمة عند بعض اللسانيين المعاصريين إلى إسهاماته في ميلاد لسانيات القرن العشرين يقول جورج مونان: إن سوسور رائد اللسانيات البنوية «كان في مقدمة أهم القراء الحقيقيين لكتاباته»(8) أما الدكتور الحاج صالح فإنه قال بشأنه: لقد «ألهم بما نشره من آراء عملاقين من عمالقة هذه اللسانيات (البنوية) وهما فردينان دي سوسور السويسري وبلومفيلد الأمريكي فهو أيضا من الذين أظهروا الأفكار السابقة لأوانها»(9).

وغرابة آراء بالنسبة إلى معاصريه تعود إلى غلبة النزعة التاريخية في وقته كما ذكرنا عند حديثنا عن هومبولت.

وحسب جورج مونان فإن أولى مقولات ويتني وأهمها والتي تخالف مخالفة صريحة مقولات شلايشر وماكس مولر هي «أن اللغة واقعة طبيعية وصفة

بيولوجية إنسانية بل هي واقعة اجتماعية ونتيجة لذلك فإن علم اللغة ليس علما طبيعيا بل إنه تاريخي»(10).

ويذكر ويتني في أكثر من موضع من كتابه «حياة اللغة» بأن الغاية من وجود اللغة هي تحقيق الاتصال بين البشر، وينتهي إلى أن «الكلمات بالنسبة لفكر الإنسان مثل الأدوات بالنسبة ليديه» وأن اللغة أداة وليست قدرة أو ملكة أو نشاطا مباشرا للفكر بل هي نتاج غير مباشر له وينبغي أن تدرس على أنها نظام من ابتكار الإنسان، وأنه مادامت اللغة أداة للتواصل في المجتمع، فإنها تتألف من رموز هي علامات يتواطؤ عليها الناطقون بها، ولا تتطابق هذه الرموز (الأدلة) مع الفكر إلا بالقدر الذي تتطابق فيه الرموز الرياضية مع المفاهيم والكميات والعلاقات العددية التي تمثلها، وتتميز هذه العلامات اللغوية باعتباطيتها، فارتباطها بالمفاهيم التي تدل عليها ارتباط مصاحبة ذهنية وليس ارتباطا طبيعيا باطنيا ولازما، وطبيعة هذه العلاقة بين العلامة ودلالتها هي سرّ التحولات الممكن حدوثها في اللفظ والمعنى، ومبدأ المواضعة والاتفاق هذا هو ما يميز عند ويتني اللغة البشرية عن أي نوع من أنواع الاتصال الحيواني(11).

وقد طرح ويتني على نفسه سؤالا مؤداه: كيف تعمل اللغة؟ وفي الاجابة عليه يقول: «اللغة كالجسم العضوي فهي ليست تلاصق جزئيات متشابهة بل هي مجموعة أجزاء يرتبط بعضها ببعض ويعاضد بعضها البعض». وقد شكلت هذه الإجابة كما يقول جورج مونان نقطة انطلاق اللسانيات في القرن العشرين. ويبرز هذا التصور البنوي للغة عنده في عبارات كثيرة تصادفنا في كتابه الذي سبقت الإشارة إليه مثل قوله: «اللغة الحقيقية نظام كبير من البنى المعقدة جدا والمتوازنة وهي تقبل تماما المقارنة مع جسم منظم» وقوله: «ليس أية أبجدية مستعملة

(يقصد الأصوات البسيطة للغة ما) سديما بل هي نظام منسق من الألفاظ تحكمه علاقات في كل الاتجاهات».

ويؤكد من جهة أخرى أن الصوت المنطوق والمقطع لا يشكل وحده المادة الأولية في اللغة، لأن هذا العنصر يعد من بعض الوجوه ماديا وفيزيائيا، بل تتمثل المادة الأولية للغة في الصوت المنطوق الدال على معنى من معاني الفكر.

ويلفت الانتباه عنده تخصيصه فصلا في كتابه (حياة اللغة) لدراسة البنية الشكلية للغات بصرف النظر عن تطورها، ومحاولته تحديد موضوع علم اللسان، فقد فصل هذا العلم عن العلوم الطبيعية وعلم النفس وفقه اللغة ويذهب إلى أبعد من ذلك فيميز في مجال دراسة الأصوات بين ما هو من دراسات الفيزيائي والفيزيولوجي وبين ما هو من اختصاص عالم اللغة وعالم النفس والانتروبولوجي(12).

هذه الأفكار وغيرها مما لم نتعرض له مما استفاد فيه ويتني نفسه من الدراسات اللغوية القديمة سيكون لها تأثيرها الواضح في نشأة علم اللسان الحديث ويبيّن دين كل من سوسور وبلومفيلد ومارتينه وربما غيرهم لويتني في هذا الحقل الجديد من حقول الدراسات اللغوية في الفترة التي نتحدث عنها.

ولا يبعد الدارسون المعاصرون أثر البحوث اللغوية الجغرافية في نشأة علم اللسان الحديث لما كان لهذا الصنف من البحوث من دور في إضعاف نفوذ اللسانيات التاريخية، إذ تنبه العاملون في هذا الحقل الخاص للغات المنطوقة - لهجات كانت أم غير لهجات - إلى الاختلاف الشديد الموجود بين العناصر اللهجية وعدم خضوع هذه العناصر المدركة بالحس لقوانين التاريخيين فتبين فساد ما ادعاه هؤلاء من حسية واطراد لتلك القوانين(13).

وكان للنزعة المثالية المناهضة للايجابية والطبيعية في الفلسفة تأثيرها في علم اللسان. فأصحاب هذا التيار الفلسفي دعوا إلى الغوص في كوامن الأشياء وتجاوز ظواهرها، وفيما يخص الإنسان أكدوا أنه يتوفر على قدرات خارقة غير متطورة لا تدرك مباشرة. ولما تبنى اللغويون هذه النظرة ذهبوا إلى أن هذه القوى الباطنة للإنسان تتمظهر في اللغة وأنه يمكن أن نصل إليها بدراسة العبارة التي ينشئها المتكلم حين «يصوغ أغراضه وحالاته النفسية بالعبارات الصوتية»(14).

وما دام الأمر كذلك فإنه ينبغي كما يعتقد اللغوي الإيطالي كروتشيه «أن نفسر الظواهر اللغوية وتطورها انطلاقا من الفرد نفسه، أي باعتبار شخصيته وذهنيته - لا من المادة التي صيغ عليها هذا وكلامه»(15).

وقد استثمر هذه الفكرة اللغوي الألماني فوسلير (Vossler) (1872-1945) الذي بنى من أفكار كروتشه نظرية منسجمة، فقرر أن اللغة ليست ظاهرة طبيعية حتى تؤثِر فيها الأحداث المادية، إنما هي انعكاس لخصائص الشعب الذي يتكلمها، فمن ثمّ فإن قوانينها التطورية لا يمكن أن تكون خارجة عن إرادة المتكلمين.

وإذا كان المؤكد هو «أن هناك عوامل طبيعية محضة مادية تجبر الإنسان على الكثير من الأفعال ولا يتفطن إليها» كما يقول الدكتور الحاج صالح: فإن «فضل فوسلير وكروتشيه وغيرهما من اللغويين «المثاليين» الذي لا ينكر هو أن الباحثين بعد اطلاعهم على أقوالهما بدأوا يتنبهون إلى أن العامل الفيزيائي أو الفيزيولوجي أو التاريخي البحث غير كاف لتفسير أسرار اللغة وتطورها» (16).

وهناك أفكار أخرى انتقلت من الفلسفة وعلم الاجتماع ومن الاقتصاد إلى مجال اللغة وسيكون لها تأثيرها الخطير في نشأة اللسانيات البنوية خاصة، مثل فكرة تقدم المجتمع على أفراده في الوجوه وهي فكرة قديمة في الحقيقة سوى أن أوغست كونت استغلها استغلالا حسنا فجعل منها ركنا مهما في علم الاجتماع، فقد قال «إن الانسان الحقيقي لا وجود له إنما الموجود الإنسانية حيث إن نشأتنا ونموّنا كله راجع إلى المجتمع مهما كانت نظرتنا إليهما»(17).

إن فكرة (تقدم المجتمع على الفرد) وهي فكرة ماركسية أيضا دفعت في مجال علم الاجتماع «إميل دوركايم» (1858-1917) إلى أن يجرد منها مفهوم «التصورات الجماعية» الذي فسره «بأنه شيء زائد على مجموع الأفراد بل شيء خارج عن صفات الفرد ومكتسباته الخاصة به، فهو إذًا كل صفة غير فيزيولوجية ولا عضوية يشترك فيها جميع الأشخاص بسبب اجتماعهم وتعايشهم وكل ما يصدر عنه في داخل الجماعة ومن أجلها (كمجموع اعتقاداته وتصوراته وعواطفه ونشأته وغير ذلك مما له علاقة بالجماعة التي يندرج فيها). فجوهره ليس طبعا من جنس الصفات الجسدية أو النفسانية التي تميزه عن الأفراد الآخرين»(18).

وقد لفتت فكرة أسبقية هذه التصورات للفرد وبقائها بعده وما تمارسه عليه من ضغط نظر اللغويين إلى أهمية العامل الاجتماعي في التطور اللغوي، فقد أخذ اللغوي ميي بهذه الأفكار عند دور كايم فأصبح يرى «أن هناك عنصرا هو بنية المجتمع تثير ظروفه تغيرات مستمرة (في اللغات) تكون تارة مفاجئة وأخرى بطيئة غير أنها لا تتوقف توقفا تاما أبدا وتتلخص مقولته... في أن (اللغة واقعة

اجتماعية مهمة) وأن المهمة الكبرى لعلم اللغة العام هي: (تحديد البنية اللغوية) التي ترتبط ببنية اجتماعية معينة»(19).

ولا بد من التذكير بأن النحويين الجدد الذين تكرست معهم النظرة التاريخية التطورية لم يكونوا ينظرون إلى اللغة في أثناء تحليلاتهم لتطورها النظرة الشاملة التي تسمح لهم بدراسة عناصرها بحسبها جزءا في كلّ، بل كانوا يتناولونها على أنها عناصر يمكن أن تدرس مستقلا بعضها عن بعض، اعتقادا منهم بأن «اشتراكها في المجموعة لا يؤثر في كل واحد منها ولا يزيد شيئا على مجموع صفاتها»(20).

هذه المنهجية التي تأثر فيها النحاة الجدد بالانضماميين في علم النفس. كما يقول الدكتور الحاج صالح لم تعد مقبولة عند المتأثرين بأفكار اللغويين المتأثرين بأفكار الاجتماعيين والذين لم تعد أفكار هومبولت وويتني محجوبة عنهم، لاسيما أنهم رأوا مدى اهتمام الفيزيائيين والرياضيين بمفهوم المجموعة وأدى ذلك كله إلى الشعور الحاد بثغرات المنهج التطوري وبفساد فكرة الانضمام فبرزت من جديد «فكرة النظام الباطني أو الصورة أو الصيغة الناتجة عن التركيب الزائدة على مجموع الصفات الجزئية وتسربت ابتداء من السنوات الأخيرة للقرن التاسع عشر إلى أذهان بعض المفكرين اللغويين وغير اللغويين»(21).

وقد استفاد من هذا الزخم من الأفكار كله أولئك الذين أحسوا بأن المرور من النظرة التاريخية التطورية إلى النظرة الوصفية البنوية لا يقتضي منهم ترك الاعتبار التاريخي فحسب، بل يتطلب منهم التمييز الواضح «بين هذا الاعتبار وبين النظر في هيكل اللغة في وقت معين، أي بصرف النظر عن العامل الزمني وأحداث التطور»(22).

ويجمع علماء اللسان المعاصرون أو يكادون على أن الفضل الكبير في تنظيم هذه الأفكار الجديدة على اللسانيات التاريخية وتوضيحها يعود إلى اللغوي السويسري فردينان دي سوسور الذي عاش بين سنتي (1857-1913).

سوسور واللسانيات البنوية:

إن نسبة ريادة اللسانيات البنوية إلى سوسور لا ينبغي أن يفهم منه أن التوجه البنوي في دراسة اللغة كان واضحا في ذهنه منذ أول عهده بمعالجة المسائل اللسانية، فمن الثابت تاريخيا أنه كان مهتما في بادئ الأمر بالنحو المقارن والتاريخي كما يتبين من مؤلفاته في هذه الفترة (23) ومن دروسه التي كان يلقيها في مدرسة الدراسات العليا بباريس التي استقر فيها من (1891-1880) وقد ظل كذلك حتى بعد عودته إلى جونيف (1891)، إذ أنشأ في جامعتها كرسي التاريخ المقارن للغات الهندية الأوربية وشغله حتى عام 1896، تاريخ انسحابه المفاجئ والغامض من التدريس بل ومن البحث اللغوي أيضا إذ لم ينتج بعدئذ سوى عدد قليل من المقالات.

أما نظريته التي تعد ثورة في اللسانيات الحديثة بعد الهيمنة التي فرضتها الطريقة التاريخية فتجلت من خلال كتابه «دروس في اللسانيات العامة» وهو في أصله مجموعة محاضرات ألقاها بين (1907-1911) - بعد فترة إمساكه عن التدريس - تحت الإلحاح الشديد لمجموعة من طلابه القدامى، فقد «سألوه أن يعرض عليهم أفكاره في اللسانيات العامة التي طالما كان يحدثهم عن أهميتها فوعدهم بذلك ورجع إلى التدريس» وقد حرص هؤلاء الطلاب على تدوين كلام

أستاذهم بعناية شديدة لما تضمنه من أفكار جديدة، ولما لم يكتب لسوسور أن يضع الكتاب الذي كان قد عزم أن يعرض فيه نظريته قبل وفاته سنة (1913)، اتفق اثنان من طلابه وهما بالي Bally وسيشوهي Seche Hay على جمع مدونات زملائهم فقاموا بتحريرها تحريرا جيدا ونشراها سنة 1916 بعنوان «دروس في اللسانيات العامة»(24) Cours de linguistique générale .

وتكشف هذه المحاضرات المجموعة أن صاحبها وإن لم يكن اللغوي الوحيد الذي تنبه إلى أهمية الأفكار التي كانت مبعثرة وضائعة في خضم غلبة الطريقة التاريخية التي كان هو نفسه من العاملين بها. فإنه تمكن قبل أيّ من معاصريه أن يجعل من تلك الآراء والأفكار التي لم يتفطن التاريخيون لخطورتها: «نظاما فخما دقيقا منسجم الأطراف بعيد الغور»(25)، غير أن عمل سوسور لم يقتصر على صياغة تلك الأفكار القديمة في شكل نظرية واضحة دقيقة ومتكاملة، إنما قدم إضافة إلى ذلك طائفة من المفاهيم انفرد بها نذكر منها مفهوم التركيب (Syntagme) والعلاقات التركيبية Rapports syntagmatiques وعلم الدلالة Sém-iologie والدال والمدلول Signifié, signifiant .

وسنحاول فيما يلي أن نعرض مبادئ نظرية سوسور اللغوية، وبداية نشير إلى ما لاحظه دارسوه من غرامة بالتقسيمات في حديثه عن اللغة، وقد اتخذت هذه التقسيمات شكل ثنائيات أو أزواج من التقابلات، وهذه الثنائيات ليست بطبيعة الحال مجرد جمع بين مفاهيم متفرقة مبعثرة كان يقوم بها سوسور دون وعي بالغاية الداعية إليها، بل كان يرى أنها أساس منهجي الهدف منه تحديد الأشياء التي يدرسها وإبراز قيمتها انطلاقا من مقابلتها بغيرها، معنى ذلك أنه كان واعيا كل الوعي بأن اللجوء إلى مثل تلك التقسيمات يمثل ضرورة منهجية بالنسبة إلى

دارس اللغة، لذلك قال بصريح العبارة: «تقسّم اللغة إلى خمس أو ست ثنائيات أو أزواج من القضايا»(26)، لذلك ارتأينا أن نتخذ من هذه الثنائيات مرتكزا للحديث عن نظريته اللغوية وستكون بدايتنا بثنائية (اللغة والكلام).

إن اللغة (أو اللسان) عند سوسور هي مجموعة منظمة من الرموز تصطلح عليها الجماعة كيما تتيح لهم ممارسة قدرتهم على التخاطب والتواصل، لذلك فإنها تعد «الكنز الاجتماعي للوحدات اللغوية والقواعد التي تجتمع في نظام وتخص مجموعة من المتكلمين»(27)، أما عن الكلام فهو التأدية الفردية للغة، أي كيفية استعمال كل فرد من أفراد المجموعة لهذه اللغة، معنى ذلك أن الكلام بوصفه إنجازا فرديا يتغير من متحدث إلى آخر دون أن يخّل ذلك طبعا بعملية التواصل. والتمييز بين هذا الزوج بهذه الكيفية يكشف أن اللغة (اللسان) لا يمكن الوقوف عليه إلا من خلال الكلام الذي هو فردي وأن اللغة مؤسسة عامة بينما يعد الكلام ملكة فردية «اللسان لا ينفرد بكيان مستقل عن الكلام بل نحن لا نلم به إلا عن طريق الكلام، أي التعبير المحسوس عن مجموعة نفسية خاصة»(28).

ويجمل بنا أن نعرض جانبا من كلام سوسور في هذه المسألة لتزداد وضوحا، يقول في التمييز بين اللغة (اللسان) والكلام: «اللسان هو رصيد يستودع في الأشخاص الذين ينتمون إلى مجتمع واحد بفضل مباشرتهم للكلام، وهو نظام نحوي يوجد وجودا (تقديريا) في كل دماغ أو على الأصح في أدمغة المجموع من الأشخاص، لأن اللسان لا يوجد كله عند أحد منهم بل وجوده بالتمام لا يحصل إلا عند الجماعة... وبفصلنا اللسان عن الكلام نفصل في الوقت نفسه: ما هو اجتماعي عما هو فردي. ما هو جوهري مما هو إضافي أو عرضي في بعض الأحيان»(29).

يبدو جليا من كلام سوسور أن اللغة (اللسان) تمثل - كما ذكرنا - الجانب التواضعي من الظاهرة اللسانية بينما يمثل الكلام المباشرة الفردية للمواضعة الاجتماعية التي هي اللغة.

وعلى الرغم من أن اللغة (اللسان) لاتتحقق إلا من خلال الكلام - كما سلفت الاشارة - فإن سوسور لا يتردد في عدّ اللغة شيئا جوهريا بالنسبة إلى الكلام الذي هو في تقديره عرضي بدرجة من الدرجات، وتأسيسا على ذلك يقصر موضوع اللسانيات على اللغة (اللسان) دون الكلام غير أن سوسور لا ينكر أن الظواهر* الخاصة بالكلام ضرورية لدراسة اللسان، لكن مع ذلك فإن هذه الظواهر ليست في رأيه غاية علم اللسان.

واللغة (أو اللسان) - موضوع علم اللسان - ليس مجموع مفردات المعجم في لغة من اللغات، لذلك يرفع سوسور هذا اللبس بقوله: «يظن بعض الناس أن اللسان إنما هو في أصله مجوع ألفاظ، أي قائمة من الأسماء تطلق على عدد مماثل من المسميات... وفي تصورهم هذا نظر من عدة وجوه، إنه يفترض وجود معان جاهزة قبل وجود ألفاظها ثم إننا لا نتبين به هل الاسم هو من جوهر صوتي أو نفساني... ويشعرنا أيضا أن ارتباط الاسم بالمسمى هو عملية في غاية البساطة وهذا بعيد جدا عن الواقع... إن الدليل اللغوي لا يربط بين شيء ولفظ بل بين مفهوم وصورة صوتية Image acoustique أي يربط لا الشيء المسمى باسمه الملفوظ بل مفهوم ذلك الشيء أو تصوره في الذهن بصورة لفظه الذهنية»(30).

* يعني سوسور بذلك «الظواهر الفيزيولوجية والصوتية والنفسانية والاجتماعية والتاريخية والجغرافية وغير ذلك مما هو سبب أو آلة أو محل لحدوث الكلام وتحوله» والكلام للدكتور الحاج صالح.

ويقودنا تمييز سوسور بين اللغة (اللسان) والكلام إلى المقابلة بين عنصرين لهما علاقة بهما وهما «الملكة» و«المؤسسة».

إن تفرقة سوسور بين اللغة من حيث هي مؤسسة عامة تشترك فيها الجماعة وبين الكلام من حيث هو إنجاز فردي ساعده على إدراك قدرة أو ملكة لدى الفرد تمكنه من استخدام اللغة يقول بهذا الشأن: «يوجد لدى كل فرد ملكة يمكن أن نطلق عليها اسم ملكة الكلام المقطع وتقوم هذه الملكة على أعضاء ثم على ما يمكن أن نحصل عليه من عملها، لكنها لا تعدو أن تكون ملكة وتتعذر ممارستها واستعمالها بصورة ملموسة إلا متى توفر للمرء أمر آخر من الخارج هو اللغة»(31).

فلا يمكن للانسان أن يستخدم اللغة ما لم يتوفر على هذه القدرة الكامنة التي يشترط فيها السلامة من الآفات والعيوب التي تعرقلها في أداء عملها(32). سوى أنه على الرغم من أهمية هذه الملكة التي ينتفي في غيابها حدوث الكلام، فإنها لا تكفي وحدها لوجود اللغة التي تقتضي وجود الفرد في مجموعة، لأنه لا يتصور لغة في مستوى الانسان الفرد، لذلك قرن سوسور في كلامه المتقدم ملكة الكلام بتوفر أمر آخر من الخارج هو اللغة وهي في هذا السياق مؤسسة اجتماعية مهمتها الأولى تحقيق التواصل بين أفراد المجموعة التي يؤكد سوسور أهميتها في استخدام الانسان لقدرته الكامنة على الكلام بقوله: «... فاللغة ظاهرة اجتماعية والفرد المهيأ للكلام المقطع لن يتمكن من استعمال جهازه إلا بواسطة المجموعة المحيطة به، علاوة على أنه لن يشعر بالحاجة إلى استعماله إلا بالاعتماد على علاقته بها»(33).

إن هذه العلاقة التي أقامها سوسور بين القدرة الفطرية للانسان على الكلام وبين اللغة التي شرط وجودها بوجود المجتمع الذي لا يتصور قيام لغة خارجه تناسب تقلص الاهتمام بل البحث في أصل اللغة ومنشئها كما يقول محمد الشاوش، وتصبح هذه القضية «لا تختلف في جوهرها عن حياة الكلام والمهم هو أن نفهم هذه الحياة»(34).

أما الزوج التقابلي الثالث فيتمثل في تمييزه الواضح بين الآنية والزمانية في دراسة اللغة، فاللغويون في القرن التاسع عشر - كما أومأنا فيما تقدم - غالوا مغالاة شديدة في التمسك بالنظرة التاريخية التطورية في دراسة اللغة وعدّوا كل منهج يخالف منهجهم هذا غير علمي ولا جدوى منه، فالأحرى أن يترك أو يستبعد من ميدان الدراسات اللغوية، ووفاقا لوجهة نظرهم هذه فإن تحليل وضع لغة معينة في زمان معين لا يمتّ إلى العلمية بصلة، لعدم توسله بالمنهج التاريخي، أما سوسور فإنه وإن لم ينف قيمة الطريقة التاريخية فإنه أنكر «أن تغلب النظرة التاريخية على النظرة التي تعمد إلى نظام اللغة في حالة من تطورها (état de langue)، أي أن يعلل كل شيء في هذا النظام بحوادث الزمان... ويبرر سوسور موقفه بأن النظام أو الاعتدال الوضعي الذي تتصف به اللغة في وقت معين لا يمكن أن يفسر بالعوامل التاريخية العارضة (accidentels) الجزئية، إنما الذي تفسره هذه العوامل هي تحول جزئيات اللغة المادية، أما انتظامها وائتلافها الذي تكتسبه فور فقدانها إياه فهذا راجع إلى أسباب غير عارضة بل مستمرة وباطنية (أي خارجة عن نظامها الداخلي) وبها تتكون اللغة من حيث هي لغة»(35).

لقد حظيت المقابلة بين هذين النوعين من الدراسة بأهمية كبرى عند سوسور، ولاحظ بعض الدارسين أن هذه الثنائية التي تقابل بين (الآنية والزمانية) تمثل

إحدى الركائز المنهجية التي أرساها سوسور في دراسة اللغة، لذلك اتخذ منها ناشرو دروسه «المفصل الأساسي الذي رتبوا حسبه معظم مادة كتابه»(36).

إن الدراسة الزمانية التاريخية - كما ألمعنا في مواضع سابقة - تسعى إلى البحث عن ظواهر التطور في اللسان وكيفية حدوثها وأسباب ذلك، أما الدراسة الآنية فيمكنها أن تكون حركية وسكونية، ففي الحالة الأولى يقوم الدارس - على سبيل المثال - بمعاينة الاستعمالات اللغوية المختلفة في إطار لغة معينة عند أفراد من مختلف الأعمار ثم يبحث كيفية وجود ظاهرة الاختلاف هذه - التي يفسرها التطور المستمر للسان - في علاقة مع منظومة اللسان المعين، أما في الحالة الثانية (الدراسة السكونية) فيقوم بملاحظة عناصر لسان ما في وقت ما غير معتبر لما يعتريه من تغير وتحول مع مرور الزمن(37).

وينبغي أن ننبه إلى أن الفصل بين الآنية والزمانية في دراسة اللغة ضرورة منهجية ونظرية في الوقت ذاته على أساس أن المفهوم الواحد يختلف معنى وقيمة حسب طريقة تناولنا له، فقد نتناوله تناولا آنيا وقد نتناوله تناولا زمنيا تطوريا كما يقول محمد الشاوش؛ لذلك يقول سوسور موضحا اختلاف القانون اللغوي بين الدراسة الزمانية والدراسة الآنية: «إذا أردنا أن نعرف طبيعة القانون اللغوي فأول ما ينبغي أن نقوم به... هو أن نفصل مرة أخرى مجال ما هو آني عن مجال ما هو زماني، فنحن بإزاء مسألتين لا ينبغي الخلط بيهما وإن من يتحدث عن القانون اللغوي بصورة عامة لكمن يحاول القبض على شبح»(38).

إن القانون الآني يكشف عن إدراك المتكلمين تماثل العناصر اللغوية (أ = ب) واختلافها (أ ≠ ب) وهذا يدخل ضمن ملاحظة حالة من الحالات في اللغة.

أما القانون الزماني فإنه يقيم الصلات بين العناصر اللغوية في اتجاه واحد (أ ←ب) ويتميز هذا القانون بلزوميته وحركيته وبمقتضاه يختفي شيء (يزول) ليظهر بدله (يحل محله) شيء آخر(39).

وسوسور مع أنه لا ينكر الدراسة الزمانية - كما قلنا - فإنه يمنح الأولوية للدراسة الآنية مع أنهما تنطلقان من تصور واحد ومتماسك للغة وهو أن اللغة (نظام قائم بذاته ومؤسسة اجتماعية يملي عليها التواضع صفة الثبوت واللاتحول لكنها تتغير عبر الزمان»(40).

وإعطاء الأسبقية للدراسة الآنية يسوغه أن سوسور يهتم بدراسة اللسان بوصفه أداة تواصل فهو لا ينظر مطلقا إلى اللغة على أنها انعكاس بنية فكرية مستقلة عن أي شكل لغوي(41).

ويمثل لهذين النوعين من الدراسة في اللسانيات الحديثة بالشكل التالي:

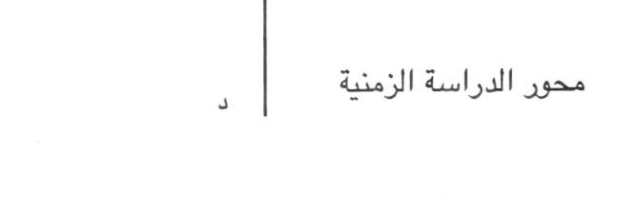

إن المحور (أب) في نظرية سوسور هو محور المتقارنات axe des simultani-tés وهو يخص النسب القائمة بين الأشياء المتزامنة أي الموجودة في زمن واحد

ولا دخل لتقلبات الزمن فيه.

أما المحور (ج د) محور المتعاقبات axe des sucessivités ففيه تعتبر الأشياء واحدة واحدة، أي منفصلة غير متقارنة، سوى أنه توجد فيه جميع الأشياء الموجودة في المحور السابق بتحولاتها(42).

أما الثنائية الرابعة فهي (الصورة والمادة)، فسوسور رتب من تمييزه بين اللسان من حيث هو مجموعة منفصلة عن الرمز الذي تصطلح عليها الجماعة ويشترك في استعمالها جميع أفراد المجموعة وبين الكلام من حيث هو تأدية فردية للسان، أن (اللسان) بما هو قدر مشترك بين المتكلمين به هو صورة (forme) وليس بمادة (substance)، ولكي نوضح ما يريده سوسور من ذلك فإنه ينبغي أن نعرف مفهومي المادة والصورة عنده.

يميز سوسور بين المادة التي تبنى عليها اللغة وهي الأصوات والمتصورات (المعاني) وبين ما يمثل قوام اللغة ويريد به الشكل الذي تتشكل بمقتضاه الأصوات والمعاني. والحدث اللغوي في تقديره لا يجري في مستوى واحد من هذين بمفرده، بل يجري في مستوى اقترانهما وتكشلهما، وقد عدّ الصورة الناتجة عن اقتران هذين العنصرين هو جوهر اللغة(43). ففي مجال المادة التي هي الأفكار والمتصورات (المعاني) يقول سوسور «إن فكرنا بقطع النظر عن التعبير عنه باللغة لا يعدو أن يكون كتلة مبهمة الشكل غامضة الملامح»(44)، معنى ذلك أن ميدان «الأفكار ضباب أو سديم لا يمكن أن تقوم فيه تماثلات أو تقابلات واختلافات قارة ثابتة، وهو قابل لأن يقطع حسب إمكانات لامتناهية ولا وجود لمقتضيات تفرض تقطيعه حسب طريقة دون أخرى»(45).

أما فيما يتصل بالمادة الصوتية فإنه يقول: «إن شأن الأصوات في ذلك ليس بأفضل من شأن الأفكار» وأن «المادة الصوتية ليست أكثر ثبوتا وصلابة، إذ ليس في المستوى الصوتي أيضا وحدات مضبوطة الحدود بينة المعالم محددة سلفا، ومن الخطأ أن تعتبر سلسلة من الأصوات في حدّ ذاتها قالبا بل هي مادة مبهمة إبهام الأفكار مجردة، والدليل على ذلك أن المادة الصوتية لا تقطع بنفس الطريقة.

وتتشكل هاتان المادتان الضبابيتان المبهمتان بواسطة اللغة وذلك أن ملكتنا اللسانية أو الدلائلية تحتاج إلى عماد وحامل تقوم عليه وينبغي أن يكون ذلك العماد متكونا من وحدات منفصلة (discrètes) محددة تحديدا.

ويقتضي «الصوت الفكر» أو «الفكر الصوت» وجود عملية تجزئة une segmen-tation تفضي إلى تجزئات (articulus) هي التي تمثل الوحدات اللغوية.

وهذه التجزئات في مستوى الصوت والفكر تجزئات متلاصقة متلاحمة بحيث يستحليل القيام بواحدة منها دون القيام بالأخرى»(46).

والشكل الذي يحدث عن اتصال المادة الصوتية بالفكر يشبهه سوسور بالموجات التي تحدث عن اتصال الهواء بصفحة الماء والتي هي شيء متميز عن الماء والهواء ولا يختلط بهما، من ثمّ فإن الشكل الذي يقع بحسب التقطيع والتجزئة (في مستوى الأفكار والأصوات) هو اللغة، معنى ذلك أن الهيئة التي تجمع هاتين المادتين (الأصوات والمعاني) ويتشكلان بها هي اللغة، فاللغة بناء على ذلك ليست تينك المادتين، لذلك يقول سوسور محددا موضوع اللسانيات: «وعلى هذا فإن العمل الذي تقوم به اللسانيات يقع في المكان الذي تتلاقى فيه العناصر الخاصة بكل واحد من هذين القبيلين (يعني الفكر والصوت) وهذا التركيب ينتج صورة لا مادة»(47).

وبيّن من كلام سوسور أن التقابل بين الشكل والمادة يختلف جوهريا - كما يقول محمد الشاوش - عن ذلك الذي يقام بين الشكل والمضمون، إذ مفاد هذا التقابل الثاني أن الشكل هو الصوت والمضمون هو المعنى، وقد تجلى مما تقدم أنهما يندرجان عند سوسور في نطاق المادة(48).

ويقتضينا الحديث عن الثنائية الخامسة (الدال والمدلول) أن نذكر بأن سوسور رفض رفضا مطلقا النظر إلى اللسان على أنه مجموع ألفاظ أو قائمة من الأسماء تطلق على عدد مماثل من المسميات كما رفض اعتبار الوحدات اللغوية علامات أو إشارات تنوب عن الأشياء التي تشير إليها وحدد اللغة على أنها منظومة متماسكة من الدلائل وأكد أنها صورة لامادة.

وتأسيسا على هذه المنطلقات فإن العلامة اللغوية(49) (le signe linguis-tique) لا تأخذ عنده مفهوم العنوان (étiquette) الذي يلصق بالشيء فتغدو الكلمة ممثلة لشيء أو لفكرة من الأفكار كما يبرز من الرسم البياني التالي:

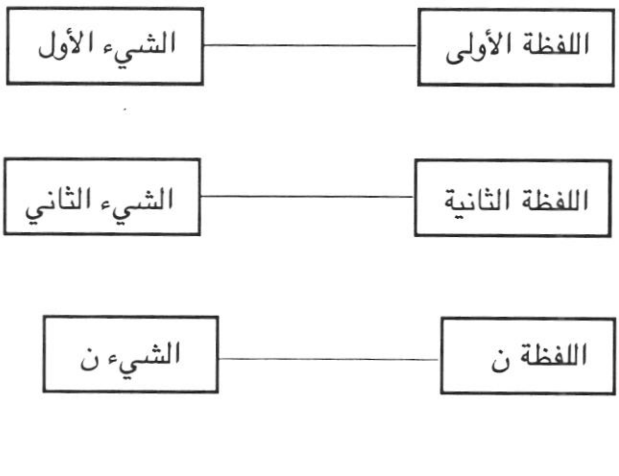

إن مثل هذا الفهم للعلامة اللغوية ينتهي بنا إلى ما يشبه العناوين التي تلصق بعالم الأشياء والأفكار والفهم الذي يقدمه سوسور للعلامة اللغوية (الدليل اللغوي) مخالف مخالفة جذرية لما يقدمه الرسم السابق، فلما كانت اللغة عنده صورة لامادة فإن الوحدات التي تتكون منها تتميز هي الأخرى بطابعها المجرد ففي تحليل سوسور للدليل اللغوي يبرز الدليل شيئا مزدوجا يتكون من الجمع بين عنصرين غير ماديين هما:

1 - الصورة الصوتية (L'image acoustique) ولا يعني بها سوسور الصوت المادي أو الجانب الفيزيائي من الصوت، بل هذ الأثر النفسي الذي يتركه الصوت المادي في الذهن.

2 - المفهوم أو الصورة الذهنية والكلام هنا لا يتعلق بالمسمى أو (المرجع) سواء أكان ماديا أم معنويا.

وهذان العنصران لا وجود لهما إلاّ في أذهان المتكلمين. ولما حسم سوسور مفهوم الدليل اللغوي على النحو المتقدم أطلق على المفهوم أو الصورة الذهنية (المدلول) وعلى الصورة الصوتية «الدال» وعليه يمكن تمثيل الدليل اللغوي كما يلي:

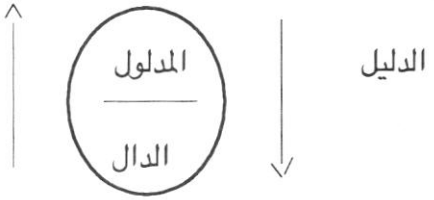

إن الدليل اللغوي وفق الرسم المتقدم لا يجمع بين لفظة وشيء خارجي بل يجمع بين متصور ذهني وصورة صوتية، معنى ذلك أن الدليل اللغوي (العلامة

اللغوية) شيء مغاير لسلسلة الأصوات المتعاقبة ضمن اللفظة والرسم الاصطلاحي الذي يمثلها عند الكتابة، بل هو على وجه الخصوص التلازم في كياننا النفسي بين الدال والمدلول، وهذا التلازم هو الذي ينشئه من حيث هو علاقة، ويترتب عن ذلك أن الدال لا وجود له إلا مقترنا بمدلول، فإذا زال هذا الاقتران كانت لدينا صورة ضمن تعاقب صوتي ولكنها لا تمثل «دالا»، فإذا كانت لدينا التعاقبات الصوتية التالية في العربية:

ذهب (راح) ***هبذ*** (عد) ***هذب*** (نقّى) ***بهذ***، فإننا نلاحظ أن التعاقبات الصوتية الثلاثة الأولى عناصر دالة لها مدلولات مميزة، بينما التعاقب الصوتي الثالث (بهذ) لا يعد عنصرا دالا، لأنه لا يفيد شيئا وإن كان ممكنا، لذلك فإننا «عندما نسمع من يتكلم بلغة لا نعرفها ندرك بالفعل الأصوات ولكن بعدم فهمنا لها نبقى خارج الحدث الاجتماعي»(50).

ويشبه سوسور الدال والمدلول في شدة التحامهما بالورقة التي لا يمكن فصل وجهها عن قفاها، فالمدلول هو وجهها الأمامي أما الدال فهو وجهها الخلفي، فلما كان من المتعذر بل من المحال أن نتخيل صفحة لا خلفية لها فإنه من المتعذر كذلك أن نتخيل المدلول من غير الدال أو الدال من غير مدلول، يقول سوسور موضحا هذا التلاحم بين عنصري الدليل اللغوي: «ويمكن أن تشبه اللغة أيضا بورقة يكون الوجه فيها هو الفكر والظهر هو الصوت، علما بأنه لا يمكن أن يقطع وجهها دون أن يقطع في الوقت نفسه ظهرها، فكذلك اللغة لا يمكن أن يعزل فيها الصوت عن الفكر (أي المعنى) ولا الفكر عن الصوت، ولا يتوصل إلى هذا بتجريد ذهني تكون عاقبته الانصراف إلى الدراسة النفسانية البحتة أو الصوتية المحضة وعلى هذا فإن العمل الذي تقوم به اللسانيات يقع في المكان الذي تتلاقى فيه العناصر الخاصة بكل واحد من هذين القبيلين وهذا التركيب ينتج صورة لامادة»(51).

هذا التلاحم بين الدال والمدلول في الدليل اللغوي لا يشيء بأن الارتباط بينهما في تقدير سوسور ارتباط طبيعي كما هو الشأن في العلاقة بين الدخان والنار وليست هذه العلاقة أيضا من نوع ذلك الارتباط الذي يوجد بين الرمز والمرموز إليه، لأنه في حال الرمز لا يمكننا أن نتصرف في هذه العلاقة كما نشاء، فالعدالة مثلا يرمز إليها بالميزان، لكننا لا نستطيع أن نرمز إليها بحزمة من الورق أو بشاحنة قاطرة وماإلى ذلك، أما في الدليل اللغوي فإن ارتباط الدال بالمدلول يتميز باعتباطيته، أي أنه ارتباط لا يمكن تعليله يقول سوسور: «إن العلاقة التي تربط الدال بالمدلول، هي علاقة اعتباطية وسبق أن استعملنا كلمة symbole (الرمز) وعنينا به الدليل اللغوي أو على الأصح ما نسميه بالدال، ولكن في قبولنا لهذه التسمية بعض السيئات من جراء المبدأ الذي قدمناه، فمن مميزات الرمز أنه لا يكون أبدا اعتباطيا بالتمام، فكأنه ليس فارغا بل فيه بين داله ومدلوله شيء من الارتباط الطبيعي. فرمز العدالة الذي هو الميزان يستحيل أن يستبدل بأي شيء كان عربة مثلا.... ونعني بالاعتباطية أن الدال غير مسببّ (immotivité)، أي اعتباطي بالنسبة إلى المدلول الذي لا تربطه به أية علاقة طبيعية في الواقع»(52).

إن هذه الاعتباطية تؤكد أن اللغة ليست ظاهرة طبيعية تهدف إلى تمثيل الأفكار والتعبير عنها، لأن ذلك سيؤدي إلى النظر إليها على أنها قائمة من المفردات يقابلها عدد مماثل من الأشياء والأفكار، وقد أشرنا إلى رفض سوسور لهذه الفكرة فهو خلافا لذلك، يذهب إلى أن اللغة «مؤسسة اجتماعية تواضعية لا يخضع نظامها إلى معطيات خارجة عنها كنظام الأشياء في الوجود أو الأفكار في المنطق» (53).

وبناء على ما تقدم من كلام على ثنائية (الدال والمدلول) فإنه يمكننا أن نرسم مخطط التخاطب كما اقترحه سوسور على النحو التالي: (54)

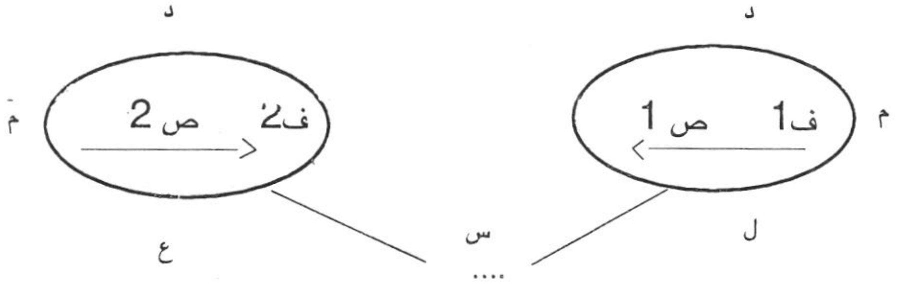

إن هذا المخطط يوضح عملية التخاطب كما تجري بين متكلم وسامع.

1 - فالمتكلم حين يلجأ إلى متصور ذهني معين (ف1) يريد أن يبلغه إلى السامع يربطه بصورة صوتية ذهنية (ص1) اللفظة التي تعبر عن هذا التصور في اللغة التي يستعملها.

2 - في المرحلة الموالية يتلفظ بهذه الكلمة (ل)

3 - تنتقل اللفظة عبر المسافة (س) الفاصلة بين المرسل والمرسل إليه (ع)،

4 - يتلقى السامع هذه اللفظة من حيث هي صورة صوتية (ص2) ملازمة للتصور الذهني (ف2) الذي تحيل عليه.

فإذا كان ف1 = ف2 حدث التفاهم بين المرسل والمرسل إليه، معنى ذلك أن عملية التخاطب حسب هذا المخطط تشتمل على ثلاثة أقسام:

أ - الجانب الفيزيائي لعملية التخاطب وهو المسافة التي ينتقل عبرها الكلام أو الإعلام وهذا الجانب يخضع للقوانين الصوتية وكيفية التواصل.

ب - الجانب الفيزيولوجي المتمثل في عمليتي التلفظ والاستماع (ل ع) مثل مخارج الأصوات وآفات السمع.

ج - الجانب النفسي الصرف (الدائرة د) ويتمثل في التلازم بين الفكرة والكلمة.

ويكشف هذا المخطط أن تحقق التواصل بين المرسل والمرسل إليه يقتضي أن يمتلكا عددا مشتركا من الأفكار والألفاظ.

الطابع الخطي للدال:

يتميز الدال (الصورة الصوتية) دون المدلول بامتداده على خط متصل، فعناصره تتوزع وتتعاقب على بعد واحد هو البعد الزمني مثل تتالي النقط التي يتكون منها الخط(55).

اللغة بوصفها منظومة متماسكة من العناصر:

كان اللغويون في القرن التاسع عشر - كما أشرنا - ينظرون إلى اللغة على أنها عناصر مفصول بعضها من بعض، وأن العلاقة الموجودة بين هذه العناصر لا تعدو أن تكون علاقات انضمام لا يترتب عن دخول عنصر جديد أو خروجه أي أثر في المجموع، أما سوسور فإنه يقدم تصورا مخالفا تماما، فهو يرى أن اللغة منظومة متماسكة من العناصر يتحدد كل منها بما يعقده من روابط تشده إلى غيره من العناصر وإلى المنظومة بأسرها، فإذا ما طرأ تغيير على عنصر من عناصرها تأثرت بذلك المجموعة بكاملها فالروابط بين العناصر داخل المجموعة

روابط بنوية(56) فلا يمكن تحديد أي منها إلا داخل هذه البنية التي تنتمي إليها، وانطلاقا من هذا المفهوم البنوي للسان أصبح سوسور يحدد الوحدات اللغوية بالاعتماد على السمات التي تخالف فيها غيرها من الوحدات، أي ما يميزها من تلك الوحدات في إطار النظام، معنى ذلك أن ما يحدد الوحدة اللغوية ليس هو مجمل السمات والخصائص التي تكوّنها من حيث هي عنصر (كأن يذكر المخرج ودرجة الانفتاح والصفات بالنسبة إلي الصوت أو كأن تضبط المعاني أي السمات الدلالية التي تعبر عنها الكلمة أو الأصوات التي تتكون منها)، بل تلك التي تختلف فيها وتتقابل مع سائر عناصر النظام، فالحرف (ب) على سبيل المثال لا تظهر هويته إلا إذا أضيف إلى غيره من الحروف، فما فيه من شفوية وشدة وعدم الغنة وما إلى ذلك لا معنى لها خارج النظام الذي يرتبط فيه بغيره، فشفويته لها دلالة بالاضافة إلى التاء التي هي حرف ذولقي غير شفوي وشدته لها معنى بالنسبة إلى الميم التي هي حرف شفوي، سوى أنها ذات غنة.

بهذه الكيفية تكتسب مثل هذه السمات قيما خلافية تقابلية تضفيها على الوحدة اللغوية ذاتها، لذلك يقول سوسور: «ليس في اللغة إلاّ الاختلافات بل يمكن أن نذهب إلى ما هو أبعد من ذلك فوجود اختلاف ما يفترض بصورة عامة وجود عناصر إيجابية يقوم بينها ذلك الاختلاف، أما في اللغة فإنك لا تحدد الاختلافات بدون وجود عناصر إيجابية، فسواء اعتبرت المدلول أم الدال فإنك لن تجد في اللغة أفكارا ولا أصواتا وجودها سابق لوجود النظام اللغوي، كما قد يتبادر إلى الذهن، إنما تجد فيها اختلافات متصورية وأخرى صوتية نابعة من النظام»(58).

النظام والقيمة اللسانية:

إن مفهوم القيمة(59) عند سوسور يختلف اختلافا بينا عن مفهوم الدلالة أو المعنى، فالدلالة توافق من الدليل اللغوي جانب المدلول المقترن بدال معين وتجري دائما في نطاق الدليل الواحد، أما القيمة فتتجلى من مقابلة الوحدة اللغوية بغيرها من الوحدات، أي أن القيمة لا يمكن الوقوف عليها إلا على صعيد النظام، ولا يمكن تصورها خارجه. فكلمة «حلم» التي غلبت في العربية على ما يراه النائم من الشر والقبح تحدد قيمتها بمقابلتها بلفظة (رؤيا) التي غلبت على ما يراه النائم في نومه من الخير والشيء الحسن والكلمة الفرنسية (rève) وإن كانت تدل على ما تدل عليه كلمة (حلم)، فإن الكلمتين (حلم و rève) ليس لهما نفس القيمة لعدم وجود كلمة خاصة في الفرنسية تعبر عن معنى كلمة (الرؤيا) ففي العربية منظومة تشمل وحدتين حيث لا تستخدم الفرنسية إلا كلمة واحدة.

العربية	حلم	رؤيا
الفرنسية	REVE	

وما يستخلص من هذا أن دلالة الكلمة (كلمة حلم مثلا) لا ترتبط فحسب بالعلاقة (الرأسية) التي تصلها بالعالم الخارجي بل ترتبط زيادة على ذلك بما يوجد من صلات أفقية بينها وبين كلمات أخرى (لفظة رؤيا مثلا بالنسبة إلى كلمة حلم التي مثلنا بها) وعليه تصبح دلالة «حلم» بالنسبة إلى المثال الذي ضربناه - منوطة بكلمة (رؤيا) والعكس صحيح أيضا فإذا غابت إحداهما استبدلت بالأخرى ولم يبق مكانها شاغرا.

معنى ذلك أن دلالة العلامة اللسانية «لا تقتصر فقط على الصلة الاعتباطية التي تصلها بالعالم الخارجي بل تنشأ هذه الدلالة من مجموع الإشارات اللسانية التي تعارض الإشارة المذكورة. هذا الجانب الثاني من الدلالة يسميه اللغويون [القيمة بالنسبة إلى المدلول]. وبالتالي فإن لفظة «حلم» لا تكافئ في قيمتها لفظة rève الفرنسية بسبب وجود كلمة (رؤيا) إلى جانبها»(60).

هذا على صعيد المدلول، أما على صعيد الدال فيمكننا أن نوضح المسألة كما يلي:

لتكن لدينا العبارتان: هذا نبل وهذا حبل، فليس المهم في الاسمين (نبل) و(حبل) أن يبدأ أولهما بالصوت [ن] وثانيهما بالصوت [ح]، إنما المهم أن يمكننا هذا الصوتان بحكم تعارضهما - من التمييز بين اللفظتين المختلفتين، وهنا تعمل الوحدات اللسانية أيضا وتتحدد معالمها بحكم تعارضها داخل المنظومة(61).

وكما هو بيّن فإن مفهوم النظام والقيمة يقوم أساسا على مفهوم العلاقة، وفي هذا المضمار يميز سوسور بين نوعين من العلاقات، يسمي النوع الأول العلاقات التركيبية Rapports syntagmatiques وهي علاقات أفقية تتحدد فيها قيمة كل وحدة بالاعتماد على ما قبلها وما بعدها، أما النوع الثاني فيطلق عليه اسم العلاقات الترابطية وهي علاقات تتم على مستوى الذاكرة Rapports paradigma-tiques (Associatifs) وتقوم بين وحدات تجمع بينها سمات مشتركة صوتية أو صيغية أو دلالية، وتتحد قيمة الوحدة الحاضرة في الجملة بمقارنتها بالوحدات الغائبة في الذاكرة ويمثل للعلاقات هنا بمحور رأسي متعامد مع المحور الأفقي السابق ويسمى محور العلاقات الاستبدالية Axe paradigmatique .

ويمكن تشخيص ذلك على النحو التالي:

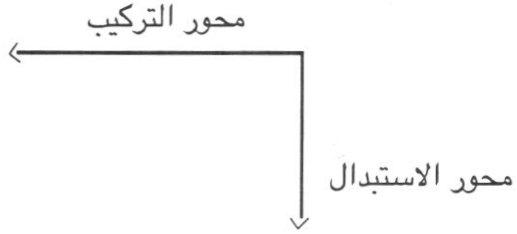

فإذا كانت لدينا العبارة التالية:

الثلج ناصع البياض

فإنه على مستوى محور الاستبدال لدينا الإمكانات التالية

1 - الثلج ناصع البياض

2 - الورق ناصع البياض

3 - الموج ناصع البياض

4 - الملح ناصع البياض

5 - السكر ناصع البياض... الخ

وعلى مستوى محور التركيب لدينا:

الثلج ناصع البياض

// متراكم فوق الربى

// الذائب جميل

// ماء متجمد... الخ

بالعودة إلى الجدولين نلاحظ أن الاستبدال الذي يتم فيه على مستوى المحور الرأسي عبارة عن قائمة من الوحدات تكون العلاقة بينها علاقة تقابل في حين يمثل محور التركيب (الأفقي) سيرورة الكلام ويتميز بخطيته والعلاقة فيه علاقة تباين. كما يرى سوسور نفسه.

ويلاحظ أيضا أن الاختيار على مستوى المحور الرأسي لا يكون عشوائيا إنما لا بد أن يأخذ في الاعتبار العناصر الأخرى المكونة للتركيب أو الخطاب بمعنى أن هناك اختيارا ممكنا واختيارا غير ممكن فلا يصح مثلا أن نستبدل بـ (الثلج) في المثال السابق كلمة (الفحم) أو (الدم)، ويكشف هذا أن الاختيار لا يقع في مستوى المحور الاستبدالي (الرأسي) فحسب بل يرافقه في الآن نفسه اختيار آخر على مستوى محور التركيب (الأفقي) الذي تتوالى فيه الوحدات الدالة في مدرج الكلام (62).

الهوامش:

(1) - مع أن أكثر أفكاره اللغوية قد استمدها من نظريات كوندياك وهاريس وغيرهما حتى عدّ عند بعض علماء اللسان المعاصرين امتدادا للمدرسة اللغوية النظرية التي ظهرت في أوربا في القرن 13 دون إهمال جهده بطبيعة الحل - في توسيع تلك الأفكار ومد آفاقها. راجع: مدخل إلى علم اللسان الحديث د/عبد الرحمن الحاج صالح مجلة اللسانيات المجلد الثاني 1972 ص: 23 وتاريخ علم اللغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين تأليف جورج مونان ترجمة د/بدر الدين القاسم ص: 194-196 .

(2) - عن هذه الفكرة المهمة عند هومبولت راجع تاريخ علم اللغة منذ نشأتها جورج مونان ص: 197 ومدخل إلى علم اللسان الحديث د/ الحاج صالح مجلة السانيات ص: 24 .

(3) - نقلا عن د/ الحاج صالح في مقاله السابق مجلة اللسانيات ص 24-25 .

(4) - راجع النص والفكرة المؤدية إليه في مقال د/الحاج صالح السابق الذكر مجلة اللسانيات ص 25 وراجع تاريخ علم اللغة جورج مونا ص 196 .

(5) - أثبت هذه الأفكار جورج مونان في كتابه: تاريخ علم اللغة ص 197 وراجع مقال د/الحاج صالح مجلة اللسانيات ص 25 .

(6) - راجع كلام هرمان بول عند جورج مونان المرجع السابق ص 217 .

(7) - راجع مجلة اللسانيات (مرجع سابق) ص 26 .

(8) - علم اللغة في القرن العشرين جورج مونان ترجمة د/نجيب غزاوي ص 16 .

(9) - مدخل إلى علم اللسان الحديث مقال سابق مجلة اللسانيات ص 26-27 .

(10) - علم اللغة في القرن العشرين ص 17 .

(11) - راجع هذه الأفكار في تاريخ علم اللغة في القرن العشرين 17-18 ومجلة اللسانيات 28-27 .

(12) - عن هذه الآراء لويتني وما نقلناه بشأنها من كلامه يراجع علم اللغة في القرن العشرين ص 19-20 ومجلة اللسانيات ص 28 وراجع تعليق د/الحاج صالح على فصل ويتني بين علم اللسان وبين علوم التي ذكرها مجلة اللسانيات (مرجع سابق) ص 28 هامش 81 .

(13) راجع مجلة اللسانيات ص 31 .

(14) - المرجع السابق، ص 32 .

(15) - المرجع السابق، ص 32 .

(16) - المرجع السابق، ص 33 .

(17) - الفكرة والنص في مجلة اللسانيات ص 34-35 .

(18) - نقلا عن د/الحاج صالح في مقاله السابق مجلة اللسانيات ص 35 وراجع علم اللغة في القرن العشرين جورج مونان ص 40 .

(19) - علم اللغة في القرن العشرين ص 40-41 .

(20) - مجلة اللسانيات - مقال د/الحاج صالح ص 37 .

(21) - المرجع السابق 38-39 .

(22) - المرجع السابق، ص 39 .

(23) - نذكر منها رسالته المسماة (رسالة في النظام الأصلي للصوتيات في اللغات الهندية الأوربية) ومؤلفه الموسوم (استعمال حالة الجر المطلق في اللغة السنسكريتية).

(24) - عن هذه المعلومات المتعلقة بسوسور راجع مقال د/الحاج صالح. مدخل إلى علم اللسان الحديث مجلة اللسانيات المجلد الأول عام 1972 ص 39-40 هامش 76 .

(25) - مجلة اللسانيات المجلد 1 عام 1972 ص 40 وراجع علم اللغة في القرن العشرين ص 58-56-57 .

(26) - علم اللغة في القرن العشرين ص 49 وراجع أهم المدارس اللسانية ص 24 .

(27) - علم اللغة في القرن العشرين ص 50 .

(28) مدخل إلى علم اللسان الحديث (مقال سابق) مجلة اللسانيات ص 49 .

(29) - نقلا عن مجلة اللسانيات العدد السابق 47 وص 45 .

(30) - نقلا عن مجلة اللسانيات العدد السابق 47 وص 45 .

(31) - نقلا عن سوسير والألسنية. محمد الشاوش ضمن أهم المدارس اللسانية ص 26 .

(32) - راجع مدخل إلى اللسانيات: رونال إيلواز ترجمة د/بدر الدين القام ص 46 .

(33) - عن سوسير والألسنية ضمن أهم المدارس اللسانية ص 27 .

(34) - دروس في اللسانيات العامة ص 28 وراجع أهم المدارس اللسانية ص 27 .

(35) - مدخل إلى علم اللسان الحديث مجلة اللسانيات ص 44 - 45 .

(36) - سوسير والألسنة ضمن أهم المدارس اللسانية ص 28 .

(37) - اللسانيات العامة الميسرة، سليم بابا عمر وباني عميري ص 22 .

(38) - دروس في اللسانيات العامة ص 142 وراجع أهم المدارس اللسانية ص 29 .

(39) - راجع هذه المسائل في أهم المدارس اللسانية ص 28 .

(40) - المرجع السابق، ص 30 .

(41) - المرجع السابق، ص 30 .

(42) - عن هذين المحورين في اللسانيات السوسورية راجع مدخل إلى علم اللسان الحديث د/عبد الرحمن الحاج صالح مجلة اللسانيات ص 51 واللسانيات العامة المسيرة ص 23 .

(43) - راجع أهم المدارس اللسانية، ص 15 .

(44) - دروس في اللسانيات العامة ص172 وراجع المرجع السابق ص 33 .

(45) - أهم المدارس اللسانية ص 33 .

(46) - دروس في اللسانيات العامة 172-181 وراجع أهم المدارس اللسانية ص 33 .

(47) - نقلا عن مجلة اللسانيات العدد السابق، ص 47 .

(48) - راجع أهم المدارس اللسانية ص 35 .

(49) - فيما يخص الكلام على الدليل اللغوي اعتمدنا كثيرا على مدخل إلى اللسانيات ص 55 وما بعدها وأهم المدارس اللسانية 35-36 La linguistique (Que sais je) p.110-111

(50) - مدخل إلى علم اللسان الحديث (مقال سابق) مجلة اللسانيات ص 47 .

(51) - فضلنا الاعتماد هنا على النصوص التي ترجمها الدكتور الحاج صالح لوضوحها راجع مدخل علم اللسان الحديث. مجلة اللسانيات ع: 172 ص 46-47 .

(52) - عن مقال د/الحاج صالح السابق مجلة اللسانيات ص 46 وهناك تعقيبات على اعتباطية الدليل اللغوي عند سوسور راجع مدخل إلى اللسانيات رونالد إيلواز ص 58-60 و La linguis

. tique (que sais je) p. 111-112

(53) - أهم المدارس اللسانية ص 23 .

(54) - عن هذا المخطط راجع مدخل إلى اللسانيات ص 47-48 La linguistique (que sais je) p. 111.

(55) - راجع مدخل إلى اللسانيات ص 61 وأهم المدارس اللسانية ص 36 .

(56) - عن هذه الأفكار راجع أهم المدارس اللسانية ص 20، اللسانيات العامة الميسرة ص 18 ومدخل إلى اللسانيات ص 63-64 ويقرب سوسور مفهوم النظام في اللغة بالنظام الذي يحكم قطعة لعبة الشطرنج فيقول: «اللسان نظام لا يخرج عن الترتيب الذي وضع عليه وسنمثل لذلك بلعبة الشطرنج حتى تتبين المعنى أحسن، فمن السهل إلى حدّ ما أن نميز بهذا ما هو خارجي عما هو باطني، فانتقال هذه اللعبة من فارس إلى أوربا هو أمر خارجي بخلاف كل ما يخص النظام وقواعد اللعبة فهو أمر باطني: إن استبدلت القطع الخشبية بقطع من العاج فإن هذا التغيير سيخل أيما إخلال (بالنحو) الذي وضع عليه اللعب» نقلا عن: مدخل إلى علم اللسان الحديث مجلة اللسانيات عدد 197 ص 47 .

(57) - راجع مجلة اللسانيات - مقال د/الحاج صالح السابق - ص 44 هامش 84 .

(58) - نقلا عن سوسور والألسنية ضمن أهم المدارس اللسانية ص 20 .

(59) - اعتمدنا هنا خاصة على ما كتبه محمد الشاوش في سوسير والألسنة ضمن أهم المدارس اللسانية ص 25 وعلى كتاب مدخل إلى اللسانيات رونالد إيلواز ترجمة د/بدر الدين القاسم ص -63 62 .

(60) - مدخل إلى اللسانيات ص 62-63 وقد اعتمدنا غالبا في كلامنا على القيمة اللسانية على الأمثلة والشروح التي قدمها مترجم هذا الكتاب لتقريب مفهوم هذه القيمة إلى القارئ العربي.

(61) - المرجع السابق، ص 63 .

(62) - راجع في ذلك اللسانيات العامة الميسرة - مرجع سابق - ص 20-21 .